اي ان تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية
او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء
للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية ولان تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء
فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما
جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي
كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان
تكون شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة
العجمية بان تكون محققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما
بان ينقل العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل
كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة
قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجم وانما جعلت شرطا
لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة ولا تستحق

سببا

سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي لجام لا يمتنع صرفه لعدم علمية
في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الاوسط او زيادة
على الثلاثة اي ثلاثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين
فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فان انصراف
نوح انما هو لانتفاء شرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة
سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط
واما التانيث المعنوي فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت
قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيهما فلو لم يعتبر
ههنا قلنا اعتبارها فيما انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم
سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها للتقوية بسبب آخر اعتبار
سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع
صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي
ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني
لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح

Copyright © King Saud University